



الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الإدارة العامة لثمين البحث

آليات ثمين البحث في تونس

I. توطئة

لقد راهنت تونس منذ الاستقلال على التعليم كأداة لبناء الدولة الحديثة. وبالرغم من المكاسب الكبيرة الحاصلة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتميز هذه المنظومة قارياً من حيث عدد النشريات العلمية ووفرة الموارد البشرية الكفاءة فإنه يعاب عليها تغليبها للترعة الأكاديمية الصرفة على حساب التنمية المستدامة والتطوير التكنولوجي والابتكار. لذلك فإن تونس أعدت مشروعاً لاصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد مقارنة تشاركية ساهم في بلورتها كل الفاعلين في المجال من أساتذة جامعيين وطلبة ومؤسسات إقتصادية ومجتمع مدني إلخ. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة التكوين بالجامعة وتوجيه البحث العلمي نحو القضايا المجتمعية والتكنولوجيا مع تحسين حوكمة المنظومة.

الإطار القانوني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

انطلقت مسيرة البحث العلمي بصفة محتشمة منذ العقود الأولى من الاستقلال. وشهد هذا القطاع نقلة نوعية بداية من التسعينات من خلال إصدار قانون توجيهي عدد 6 لسنة 1996 المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والأوامر التطبيقية له قصد هيكلة

جذرية للمنظومة الوطنية للبحث والتطوير بتوظيف الإمكانيات المادية الضرورية وتهيئة الموارد البشرية القادرة على الخلق والابتكار إضافة الى توفير مناخ علمي متعدد الأبعاد يساعد على تحرير الطاقات الكامنة واستيعاب التكنولوجيات المتطورة والتحكم في تطبيقاتها بصفة فعّالة. ويهدف هذا الإطار القانوني إلى المساهمة في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتوفير مواطن الشغل خاصة لخريجي الجامعات. ويتيح هذا القانون إنشاء وحدات ومخابر ومجمعات بحث بالمؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث وبالمؤسسات العمومية للصحة.

وتتكوّن المنظومة الحالية للبحث العلمي من:

◀ المؤسسات العمومية للبحث (38 مركز البحث)،

◀ مخابر بحث (277 مخبر)،

◀ وحدات بحث (304 وحدة)،

◀ وحدات الخدمات المشتركة للبحث بمراكز البحث،

◀ مدارس الدكتوراه (37 مدرسة دكتوراه)،

كذلك تشجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إنشاء مخابر مشتركة مع بلدان أجنبية يقع تمويلها مناصفة لدراسة مشاغل مشتركة.

II. أهداف ومبادئ البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا

يمثل البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا اختيارا إستراتيجيا أساسيا للتنمية الشاملة ورهانا حضاريا. وتسهر الدولة على تعبئة كل الطاقات البشرية العلمية والتقنية والموارد المادية الضرورية للبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ضمن الأولويات الوطنية الكبرى للبلاد وكذلك على تهيئة الإطار الضروري لمساهمة الأفراد والمؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة في عمليات البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والتشجيع عليها. وتهدف السياسة الوطنية للبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا أساسا إلى:

« توظيف البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا لدفع نمو الإقتصاد الوطني وضمان مواكبته للتحويلات العالمية،

« نشر ثقافة البحث والحث على الإبداع والتجديد في المجتمع والمساهمة في إثراء المعرفة في العلوم الإنسانية والإجتماعية والأساسية،

« دعم تكوين الباحثين في جميع ميادين المعرفة بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي،

« وضع إطار ملائم للتجديد والتطوير في مختلف القطاعات والمؤسسات،

« دفع أنشطة التعاون والشراكة بين المؤسسات العمومية للبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات الإقتصادية وتشجيعها على التفتح على المحيط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي،

« استغلال نتائج البحث وتطبيقها استجابة للحاجيات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية طبقا للأولويات الوطنية،

« السهر على الربط بين رهان تطوير المعرفة العلمية والحفاظ على الأخلاقيات والقيم الإنسانية،

« دفع التعاون الدولي في ميادين البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ذات الإهتمام المشترك خدمة للأولويات الوطنية.

هذا وتجدر الإشارة أن مؤشرات البحث اتاحت لتونس أن تحظى بمترلة البلد الشريك في برنامج أفق 2020 للإتحاد الأوروبي. وتتيح هذه الشراكة لتونس أن تتقدم بمشاريع بحثية تستجيب لأولوياتها التنموية وتنتقي شركائها وتتولى قيادة هذه المشاريع فضلا عن أحقيتها في اقتراح مشاريع في كل برامج البحث والتجديد والتطوير التكنولوجي التي يتيحها برنامج أفق 2020.

III. أبرز آليات وبرامج تهمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي

سعيًا إلى الترفيع في نجاعة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتجديد والإبتكار أولت تونس في العقد الأخير أهمية كبرى لبرامج البحث التطبيقي وإلى أنشطة التهمين. وفي هذا الصدد تم وضع عدة برامج وآليات وحوافز تتمثل في :

- ✓ برامج البحث الإلّافي (PRF)
- ✓ البرنامج الوطني للبحث والتجديد (PNRI)
- ✓ منحة الاستثمار في البحث التنموي (PIRD)
- ✓ برنامج تهمين نتائج البحث (VRR)
- ✓ البرنامج الوطني للأقطاب التكنولوجية
- ✓ البرنامج الوطني لمحاضن المؤسسات
- ✓ نشر ثقافة براءات الاختراع وحمايتها
- ✓ تنقل الباحثين العموميين وتفرغهم لبعث مشاريع محددة.

وقامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع وزارة الصناعة في شهر أفريل 2016 بإحداث بوابة إلكترونية للبحث والتجديد تعرف بالموارد البشرية والمادية المتوفرة بالجامعات ومراكز البحث والخدمات التي يمكن إسداؤها للنسيج الصناعي وحاجيات المؤسسات الإقتصادية للبحث والتطوير.

كذلك عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع وزارة الصناعة على إعداد دراسات لتقييم برامج التطوير التكنولوجي والابتكار واقتراحات اصلاحات كفيلة بالارتقاء بمردودية الهياكل والآليات والبرامج المذكورة آنفا. وقد تم إدراج العديد من هذه المقترحات ضمن برنامج إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

ماهر السّخيري

تقني أول

الإدارة العامة لتهمين البحث

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي